

النسخة الخامسة لندوة تحالف "عاصفة الفكر"

منتدى الفكر العربي
التنمية والتعليم والإعلام في مواجهة التطرف

مداخلة السيد محمد توفيق ملين
المدير العام للمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية

عمان، 24 شتنبر (أيلول) 2017



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين.

أصحاب السعادة،
حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أتقدم بخالص شكري وامتناني لمنتدى الفكر العربي
على استضافته للنسخة الخامسة لندوة تحالف عاصفة الفكر التي أصبحت أحد
الملتقيات الفكرية التي تحظى باهتمام كبير لما يتمخض عنها من أفكار
ومقترحات جديدة من شأنها أن تدعم القيادات وصناع القرار بصفة عامة.

كما أنه بالاختيار الجيد لموضوع الندوة لما يختزله من إشكاليات ذات بعد
استراتيجي بالنظر لتحديات التطرف التي تواجه الأمة العربية والعالم ككل والتي
يجب التصدي لها عبر سياسات محكمة في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية
والتعليم والتنمية البشرية والفكر والتواصل وكذا الأمن.

إن المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، بحكم مهامه المتعلقة بدراسة
القضايا الشاملة، يولي أهمية كبرى لفهم وتحليل ظاهرة التطرف. وفي هذا
الصدد، أنجز المعهد مجموعة من الدراسات والأبحاث كما نظم ندوة دولية حول
هذه الظاهرة، شارك فيها نخبة من الخبراء المغاربة والأجانب.

ويسعدني أن أستعرض بشكل مقتضب أهم نتائج وخلاصات هذه الأشغال،
مع التركيز على بعض مقترحات السياسات العمومية بالإضافة إلى عرض
للمقاربة المغربية في مجال مكافحة ظاهرة التطرف.

حضرات السيدات والسادة،

يجد التطرف منبعه من فهم مغلوطن للإسلام وفي نظامٍ تعليمي لا يرتكز على الفكر النقدي ولا يعترف بالاختلاف، وكذلك من رفض لمواجهة بعض القضايا من قبيل الديمقراطية والعلاقات بين الجنسين وممارسة العقوبات الجسدية... ويعد العامل الديني من أهم العوامل التي تتجلى فيها بذور التطرف.

وتتغذى دعاية الحركات المتطرفة، ومن بينها، على وجه الخصوص، الدعاية التي تستخدمها "داعش" على عدة إخفاقات، منها: فشل القوى الكبرى في مواجهة التحديات الجيوستراتيجية، انطلاقاً من فلسطين ووصولاً إلى العراق وليبيا وسوريا، وأزمة النظام الاجتماعي والاقتصادي العالمي، مما أدى إلى انتشار العنصرية والهجرة الجماعية والبطالة، بالإضافة إلى فشل المسلسلات الديمقراطية في العالم العربي وكذا المأزق الذي يواجه الفكر الإسلامي اعتباراً لعدم وضع المسألة الدينية في سياقها.

إن التطرف، كما لا يخفى عليكم، ظاهرة معقدة ومركبة. فضلاً عن طابعها المتحرك والمتحول، فإن فهم هذه الظاهرة يتطلب مزيداً من الوقت ومكافحتها تستدعي إجابة متعددة الأبعاد. فبالإضافة إلى الجانب الجيوسياسي، والذي لن نتطرق إليه في هذه الوثيقة، يجدر التركيز على أبعاد ثلاثة، تتمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والتنمية البشرية، إضافة إلى المعرفة والتواصل.

أولاً، التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لمواجهة ظاهرة التطرف، ينبغي على الدول العربية اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية ترتقي بالشباب وتبرز دورهم النافع في المجتمع وتمنحهم إمكانية الحركة الاجتماعية وتفتح أمامهم آفاقاً مستقبلية على جميع الأصعدة. وهذا من شأنه دون شك أن يدعم التماسك الاجتماعي والعيش المشترك.

يشكل إدماج الشباب عن طريق التشغيل وتنفيذ برامج لفائدة العاطلين عن العمل تدابير ذات أولوية كبرى. ولهذه الغاية، ينبغي:

- القيام بمراجعة نماذج التنمية بالبلدان العربية وذلك للزيادة في النمو الاقتصادي الكامن، ومنح المزيد من الفعالية والتنافسية لاقتصاداتها وجعلها أقل تأثراً بالأزمات والتقلبات الخارجية، مع تقليص وقعها السلبي على البيئة. وبعبارة أخرى، يتعلق الأمر بتشجيع نمو اقتصادي سريع ومستدام يلبي الحاجيات الآنية ويحفظ الموارد لفائدة الأجيال القادمة.
- خلق الشروط المناسبة لاندماج اقتصادي فعلي داخل العالم العربي والارتقاء بالمبادلات بين الدول العربية والاستثمار في القطاعات الواعدة للاقتصاد وكذا تشجيع الشراكة مع باقي دول العالم، وخاصة مع الدول الإفريقية.
- إرساء حكمة عمومية جيدة وتسريع وتيرة الإصلاحات بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات العمومية نحو تنمية القدرات الفردية والجماعية للرأس المال البشري ونحو تعزيز قدرات امتلاك المعرفة العلمية والتكنولوجية.
- وضع وتفعيل قانون للأعمال (business act) لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من إحداث أكبر عدد من فرص الشغل ومن تنويع عرضها الإنتاجي باتجاه الخارج. وسيمكن هذا القانون، عبر الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، بالأساس، من تحسين ولوج المقاولات المتوسطة والصغرى للصفقات العمومية ووضع آليات مبتكرة للتمويل لفائدة هذا الصنف من المقاولات.
- تشجيع روح المقاوله وجعل المبادرة الحرة في متناول جزء هام من المواطنين الذين سيجدون فيها مصدراً للتفتح والازدهار.

• وأخيراً، محاربة الفوارق الاجتماعية بشكل عام، والفوارق في القدرات بشكل خاص، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير فعلية، من بينها، ضمان تكافؤ الفرص منذ الطفولة.

ومن جهة أخرى، يجب على الأقطار العربية أن تُعد بنفسها تقريرها السنوي حول الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، إلى جانب التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية.

ثانياً، التربية والتنمية البشرية،

يجب أولاً القيام بإصلاح شامل للتعليم

لقد بذلت البلدان العربية جهوداً كبرى استثنائية في مجال التعليم، دون تحسين جودة التدريس أو دعم التربية المدنية. ويعتبر التعليم أنسب مجال لتصوير حل عميق وعلى المدى البعيد لظاهرة التطرف. ولذلك، يُقترح:

• إعطاء الأسبقية لتحسين جودة التعليم من أجل موائمة تدريجية لمردودية الأنظمة التربوية والتكوينية مع المعايير المعمول بها دولياً.

• التخلي عن بيداغوجية التعلم المبني على الذاكرة الذي يهيئ لقبول شعارات وأفكار تبسيطية، كما يتوجب مراجعة المقررات المدرسية خاصة التي تحتوي بؤور التطرف.

• تشجيع التربية على المواطنة بهدف الارتقاء باستقلالية الفرد وجعله منفتحاً على قبول الآخر باختلاف عقيدته، وممارسته، ولونه، وجنسه... وهذه المسألة تعتبر شرطاً أساسياً بحدّ ذاتها للعيش المشترك وقاعدة للمواطنة الحقة.

- إخراج أنظمة التعليم من الانغلاق التي تضع فيه الأطفال، مما يفقدهم الإحساس بالواقع والتفكير النقدي. ولهذه الغاية، يتوجب البدء بتكوين المدرسين وبنفتاح التعليم على مواد العلوم الاجتماعية. وهذا من شأنه أن يتيح ربط شباب الأقطار العربية بالوضع الإنساني في تنوعه الكوني.
- خلق الشروط الضرورية لكي تتمكن الأنظمة التعليمية بالأقطار العربية من إعداد الرأسمال البشري لعالم الغد، هذا العالم الذي يزداد تعقيدا يوما عن يوم، وذلك عبر تركيزها على الدراسات الاستشرافية التي تدعو إلى نهج مقارنة شمولية وتنادي بتعددية التخصصات في فهم ومعالجة القضايا المطروحة.
- تكريس التكوين المهني كانشغال أساسي طوال الحياة، وإرساء أسس حكمة جيدة لأنظمة التربية والتكوين.

وينبغي ثانيا تطبيق سياسة مندمجة للشباب وإيلاء اهتمام خاص لمقاربة النوع

وعلى صعيد السياسات العمومية، من الضروري تبني نموذج جديد للشبيبة يعتبر هذه الفئة ك"مورد اجتماعي" وك"استثمار للمستقبل"، ويسمح لها بتحقيق ذاتها وتطلعاتها الأسرية والاجتماعية والسياسية.

ومن شأن هذا النموذج أن يتجاوز الفكرة التي مفاؤها أن مرحلة الشباب مرحلة انتقالية تجعل الشاب في وضعية انتظار قبل ولوج عالم الكبار. وكما ينبغي لهذا النموذج أن يركز على سياسة شمولية ومندمجة عوض المقاربات القطاعية، المتبعة حاليا.

كما يجب منح مقارنة النوع الأهمية التي تستحقها في الميزانية العمومية داخل الأقطار العربية، اعتبارا بالخصوص للدور المتنامي لما يسمى بـ "الحركات الجهادية النسائية". ومن شأن تكثيف تأطير العنصر النسوي من قبل

مرشدات دينيات أن يساهم بشكل ملموس في إجهاض مشروع التجمع العائلي الذي تسعى "داعش" إلى إرسائه.

ثالثاً، المعرفة والتواصل

تحسين المعرفة حول ظاهرة التطرف على صعيد مراكز الفكر

بالنظر للطابع المعقد لظاهرة التطرف، يتطلب فهمها إنجاز أبحاث معمقة، بقصد تحديد أشكالها المتعددة وسبلها المختلفة. وفي هذا الصدد، ينبغي:

- تحديد مفهوم التطرف من أجل إزالة الغموض الذي يكتنف مضمونه وإرساء إطار مرجعي مشترك على صعيد المجتمع الدولي، بعيداً عن المزايدات الإيديولوجية وعن الأفكار النمطية التي تشوب هذا المفهوم.
- اللجوء إلى مقاربات شاملة تستند على التحاليل المتقاطعة التي يتداخل فيها البعد التاريخي بالبعد السوسيو-الأنثروبولوجي، بالإضافة إلى دور الجهات الإقليمية والدولية الفاعلة.
- تعميق التحاليل النظرية حول أسس إيديولوجية التطرف بالموازاة مع استخدام المناهج التجريبية، وذلك من أجل بناء المعرفة على أسس صلبة.
- الإحاطة بالخصوصيات المحلية والإقليمية لظاهرة التطرف وتجنب التحاليل ذات الطابع العام والمفتقدة لأية قيمة علمية مضافة.
- تكثيف التعاون بين الباحثين العرب والأجانب، من خلال إنشاء مرصد متخصصة وتشبيكها من أجل اعداد خريطة محينة حول ظاهرة التطرف في الزمان والمكان.

كما أن مراكمة المعرفة حول ظاهرة التطرف ونشرها يتطلبان إقامة جسور بين مراكز الفكر، من جهة، ودوائر القرار ذات الاختصاص والمؤسسات الإعلامية، من جهة أخرى. ومن شأن الانفتاح المتبادل لكل منها على الآخر أن يُشكل مصدر إثراء للمعرفة حول ظاهرة التطرف وأداة كفيلة بتنوير الاختيارات في مجال السياسيات العمومية وكذا وسيلة لحماية المواطنين من خطاب الكراهية الذي تُروّجه شبكات التواصل الاجتماعي.

إعداد خطاب مضاد للتصدي لتأثير المجموعات المتطرفة

وتشكل التوترات الهوياتية والتشنجات الدينية تربة خصبة للحركات المتطرفة التي تُشيع خطابا دينيا مخالفا للتعاليم السمحة للدين الإسلامي.

ومن أجل تقوية صمود ومناعة المجتمع العربي في مواجهة تيارات الفكر المتطرف، ينبغي تبني خطاب مضاد يبرز فضائل الاعتدال والوسطية. ويتوجب أن يتوفر هذا الخطاب على مضمون واضح وأن تكون له قابلية للنشر والاستيعاب من طرف جمهور عريض، وبالأخص، من طرف الشرائح الهشة من المجتمع.

وهذا الخطاب المضاد، الذي يُعتبر بمثابة درع إيديولوجي، يجب أن يكون قائما على احترام الآخر وعلى العقلانية والفكر النقدي. وينبغي أن يركز على الطابع المقدس للحياة وعلى أن قتل النفس حرام في الإسلام، مع التشديد على قيم العقل والكرامة...عكس الخطاب الذي تدعو له الحركات المتطرفة.

يمكن استعمال العديد من الحجج والأفكار لتفكيك الخطاب "الجهادي". فيما يخص أسطورة الخلافة، تجدر الإشارة إلى أن الإسلام ذو طابع روحاني قوي، لا سياسي، على اعتبار أن الآيات التشريعية قليلة مقارنة بغيرها. ولا يعتبر الإسلام جنسية، بل دين سماوي وتجربة روحانية. أما بخصوص كون الخلاص والنجاة حكر على "الجهاديين" فقط، فالرد هو أن رحمة الله واسعة

وتشمل الإنسانية جمعاء. بينما يتعين التخلص من فكرة المؤامرة واعتبار الذات ضحية عند مواجهة فكرة الإسلام ضد الغرب.

إن إعداد هذا الخطاب المضاد يتطلب:

- مساهمة العاملين في الحقل الديني على صعيد العالم الإسلامي والذين يبلغ عددهم خمسة ملايين أجير ويشكلون قوة مهمة من أجل نشر قيم الإسلام السمحة،
- ومشاركة الشباب الذين يرتاحون للتعليم على يد أقرانهم (أي من يقاربونهم في السن) والذين بمقدورهم تصور مصفوفة جديدة من المعاني والنهوض بها وخصوصا نشرها بواسطة وسائل التبادل الحديثة مثل الإنترنت.
- وإشراك فاعلين جدد، قد يعتبرون "أئمة الإنترنت"، يتدخلون عبر شبكات المواقع الإلكترونية، لدعم العمل الذي يتم على صعيد المساجد.

ينبغي أن يعتمد في تبليغ هذا الخطاب المضاد على أساليب تواصل ملائمة وأن يصدر عن أطراف قريبة من المواطنين ويتبناه أشخاص من ذوي الشرعية حتى تتوفر فيه المصداقية ويدعم بالعواطف وبشغف.

العمل على صعيد شبكات التواصل الاجتماعي وجعلها محورا مركزيا لمحاربة تأثير الجماعات المتطرفة

لقد خلق النمو السريع لتكنولوجيات الإعلام ثورة في أنماط التواصل. وبما أن وسائل التواصل تمثل عصبَ الحرب بالنسبة للحركات المتطرفة، يتعين التصدي بحزم لشبكات نقل المعلومة المكتوبة منها والمرئية الصادرة عن هذه الجماعات من أجل وقف مسلسل انتشارها السريع.

كما ينبغي الحد من تأثير شبكات التواصل الاجتماعي، خاصة تلك التي تتبنى خطاباً متطرفاً ينتشر بسرعة فائقة موازاة مع التطور السريع لتكنولوجيات الإعلام. إن شبكات التواصل الاجتماعي تساهم في تفاقم ظاهرة التطرف مما يجعل الانتقال إلى العنف يتم في فترة وجيزة ودون أي تكوين ديني.

وانطلاقاً من هذا الاستنتاج، فمن الأهمية بالنسبة للبلدان العربية أن تنسق جهودها من أجل الحد من تأثير الحركات المتطرفة على الشباب على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي. وهكذا، ينبغي تسخير كل الوسائل لتجاوز قدرات الحركات الراديكالية على صعيد هذه الشبكات والتخلي بروح ابتكارية لفصح خداعها ودخض أكاذيبها.

وبالموازاة مع العمليات التي تستهدف شبكات التواصل الاجتماعي، من المفيد أيضاً القيام بحملة للتوعية والتأطير الديني في الوسط السجني، الذي يشكل حقلاً خصباً لانتشار الإيديولوجيات المتطرفة، وذلك بهدف إقناع السجناء المتطرفين بالتخلي عن المفاهيم المغلوطة التي يحملونها عن الإسلام.

وهذه الحملة التي ينبغي أن تُؤازر ببرامج لإعادة الإدماج السوسيواقتصادي، يجب أن تستند على شهادات لمتطرفين سابقين أعلنوا توبتهم وعلى مساهمة الأسر وفعاليات المجتمع المدني لتقليص خطر العود إلى أقصى حد.

تجربة المملكة المغربية

لا يفوتني أن أشير في ختام هذه المداخلة إلى التجربة المغربية في مجال محاربة أشكال التطرف والعنف والتي ليست وليدة اللحظة بل هي نتاج لمسلسل إصلاحية عميق مكن من استخلاص العبر وتثمين القدرات الاستباقية فيما يخص التصدي للمخاطر.

فمن أجل مواجهة التهديد الإرهابي وبفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين، باشرت المملكة المغربية، منذ سنة 2004، سياسة متعددة الأشكال أفضت إلى نتائج محمودة، حظيت بالتنويه على الصعيد الدولي. وتتمثل أهم مكونات هذه السياسة فيما يلي:

- إعادة هيكلة الحقل الديني، ابتداء من أبريل 2004، بهدف وقاية المغرب من نزعات التطرف والإرهاب والحفاظ على هويته القائمة على الاعتدال، والانفتاح والتسامح.
- إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مارس 2005 والتي تروم محاربة الفقر، والهشاشة، والأمية والإقصاء الاجتماعي، وهي كلها تُعتبر من الأسباب الدفينة للتطرف.
- تعزيز سيادة القانون، عن طريق تبني دستور يوليو 2011 الذي يدعم حقوق الإنسان ويحث على احترامها كما يكرس الحق في الحياة.
- تقوية الترسانة القانونية الخاصة بمكافحة الإرهاب وتبييض الأموال.
- تدشين، في مارس 2015، من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، وهو المركز الذي أخذ على عاتقه تكوين أطر من دول إفريقية وأوروبية، إلى جانب الأطر المغربية.

• إصدار فتوى من طرف المجلس العلمي الأعلى، في نونبر 2015، من أجل الحيلولة دون الخلط بين الإرهاب والجهاد بالمعنى الوارد في القرآن، موضحة المعنى الشرعي للمفهوم، حيث نصت هذه الفتوى بـجلاء على أن "إعلان الجهاد ... لا يكون إلا بأمر الإمام الأعظم، إذ هو من اختصاصه وحده، إذ أعطاه الإسلام وحده الحق في إعلانه والدعوة إليه وتنظيمه، ولم يُبَحَّ لأي فردٍ ولا جماعة أن تقتحمه من تلقاء نفسها".

وفي خطابه الموجه إلى الأمة بتاريخ 20 غشت 2016 بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بأنه "... أمام انتشار الجهالات باسم الدين، فإن على الجميع، مسلمين ومسيحيين ويهود، الوقوف في صف واحد من أجل مواجهة كل أشكال التطرف والكرهية والانغلاق...". وأضاف جلالته "... إن الإرهابيين باسم الإسلام ليسوا مسلمين، ولا يربطهم بالإسلام إلا الدوافع التي يركبون عليها لتبرير جرائمهم وحمالتهم....".

وعلى الصعيد الأمني، فقد تم إحداث مكتب مركزي للأبحاث القضائية تكمن مهمته بالأساس في محاربة الخلايا الإرهابية، وتفعيل جهاز لمكافحة الإرهاب بهدف تعزيز الشعور بالأمن والأمان لدى المواطنين والزوار الأجانب، وكذا في إنشاء قسم تابع لإدارة الدفاع الوطني مكلف بمحاربة الجريمة الإلكترونية وحماية المواقع والبنى التحتية الحساسة للبلاد. وأخيرا، تم توطيد التعاون الدولي، سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف، في مجال تبادل المعلومات وتكوين القدرات.

وفي الختام، أود أن أجدد شكري لمنتدى الفكر العربي على استضافة هذه الندوة من أجل الإسهام في إثراء النقاش حول القضايا الجوهرية التي تخص بلداننا العربية.

وإذ أتمنى كامل النجاح لأشغال هذه الندوة، أشكركم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.